

تقرير مدققي الحسابات إلى أعضاء مجلس الإدارة المحترمين مؤسسة ضمان الودائع

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للفترة من ١٧ أيلول (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠. إن إعداد هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسئوليتنا هي إيداء الرأي حول البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من اخطاء جوهرية. تتضمن اجراءات التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في البيانات المالية على أساس العينة، يتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي اجرتها الإدارة وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية. باعتقادنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ وعن نتائج أعمالها والتدفقات النقدية للفترة من ١٧ أيلول (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وقانون مؤسسة ضمان الودائع.

محمد عبد الكريم سعادة
إجازة رقم ٥١٨ فئة (أ)
عن إرنست ويونغ
٢ أيار ٢٠٠١

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مؤسسة ضمان الودائع

الميزانية العمومية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

٢٠٠٠	إيضاح	الموجودات
دينار أردني		الموجودات المتداولة
١,٠٠٠,٠٠٠	٣	الذمم المدينة
١٤١,١٩٦		فوائد سندات تنمية مستحقة
٥٥,٦٤٩		أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
١,١٩٦,٨٤٥		مجموع الموجودات المتداولة
٣,٨٣٠,٠٠٠	٤	استثمارات في سندات تنمية
٥,٠٢٦,٨٤٥		مجموع الموجودات
		المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات
		المطلوبات المتداولة
١,٤٥٠		مصاريف مستحقة الدفع
١,٤٥٠		مجموع المطلوبات المتداولة
١,٩٥٠,٠٠٠	٥	رأس المال
٣,٠٧٥,٣٩٥	٦	الاحتياطيات
٥,٠٢٦,٨٤٥		مجموع المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٧ جزءاً من هذه البيانات المالية.

مؤسسة ضمان الودائع

بيان الإيرادات والمصروفات

للفترة من ١٧ أيلول (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

٢٠٠٠	إيضاح		
دينار أردني			الإيرادات
٣,٠٤٨,٧٣٧	٧		رسوم الاشتراك
٢٨,١٠٨			فوائد سندات تنمية
٣,٠٧٦,٨٤٥			
			المصروفات
(١,٤٥٠)			الإدارية والعمومية
٣,٠٧٥,٣٩٥			زيادة الإيرادات عن المصروفات للفترة تم نقله لحساب الاحتياطات في الميزانية العمومية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٧ جزءاً من هذه البيانات المالية.

مؤسسة ضمان الودائع

التدفقات النقدية

للفترة من ١٧ أيلول (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

٢٠٠٠	إيضاح	
دينار أردني		
		الأنشطة التشغيلية
٣,٠٧٥,٣٩٥		زيادة الإيرادات عن المصروفات للفترة
(١,٠٠٠,٠٠٠)		(الزيادة) في الذمم المدينة
(١٤١,١٩٦)		(الزيادة) في فوائد استثمارات مستحقة
١,٤٥٠		الزيادة في مصاريف مستحقة الدفع
١,٩٣٥,٦٤٩		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٣,٨٣٠,٠٠٠)		شراء استثمارات
(٣,٨٣٠,٠٠٠)		صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
١,٩٥٠,٠٠٠	٥	رأس المال
١,٩٥٠,٠٠٠		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
٥٥,٦٤٩		النقد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٧ جزءاً من هذه البيانات المالية.

مؤسسة ضمان الودائع

إيضاحات حول البيانات المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

١- عام

تأسست مؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ والذي بدأ العمل به في ١٧ أيلول ٢٠٠٠. لا تهدف المؤسسة إلى الربح وإنما لحماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض صغار المودعين لغاية عشرة آلاف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقدمها البنك المركزي الأردني.

وحسب قانون المؤسسة تضمن المؤسسة الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة بكامل قيمة الوديعة إذا كانت عشرة آلاف دينار أردني أو أقل وعشرة آلاف دينار أردني إذا زادت قيمة الوديعة عن ذلك باستثناء الودائع لدى:

أ- فروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج.

ب- البنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي منها الانضمام إلى المؤسسة.

وبموجب القانون أيضاً تكون المؤسسة المصفي لأي بنك يتقرر تصفيته وتعتبر الممثل القانوني الوحيد له.

لقد تم اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢/٥/٢٠٠١.

٢- أسس اعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية الهامة

أسس اعداد البيانات المالية

أعدت البيانات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات القائمة التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية وقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠.

السياسات المحاسبية الهامة

العرف المحاسبي

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

لقد تم إعداد البيانات المالية بالدينار الأردني.

مؤسسة ضمان الودائع

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

الاستثمارات

تدرج الاستثمارات طويلة الاجل بسعر التكلفة ناقصاً مخصص مقابل أي انخفاض غير مؤقت في القيمة وتحدد المخصصات لكل استثمار على إنفراد.

إحتساب الإيرادات

يتم تسجيل رسوم الاشتراك من البنوك وإيرادات الاستثمارات باتباع مبدأ الاستحقاق. تحتسب الفوائد المكتسبة عند استحقاقها.

الأدوات المالية

تشتمل هذه الأدوات الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والاستثمارات في سندات التنمية وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى. فيما عدا الاستثمارات في سندات التنمية فان القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية الظاهرة ضمن البيانات المالية.

٣ - الذمم المدينة

تمثل الذمم المدينة رأس المال المستحق على الحكومة (وزارة المالية) والبالغ مليون دينار أردني والذي تم دفعه بتاريخ ٢٠٠١/٥/١.

٤ - استثمارات في سندات تنمية

فيما يلي تفاصيل هذه الاستثمارات وتواريخ استحقاقها:

رقم الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	التكلفة دينار أردني
سندات تنمية رقم ٤٧	٢٠٠١/١٠/١١	% ٨,٥	٨٠,٠٠٠
سندات تنمية رقم ٤٦	٢٠٠٢/٦/١٩	% ٨,٢٥	١٧٠,٠٠٠
سندات تنمية رقم ٥٣	٢٠٠٣/٧/١٥	% ٨,٣٨	٣,٥٨٠,٠٠٠
			<u>٣,٨٣٠,٠٠٠</u>

بموجب قانون المؤسسة تستثمر المؤسسة أموالها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو السندات المضمونة من قبلها، كما لها أن تستثمر أموالها بإيداعها لدى البنك المركزي الأردني بقرار من مجلس إدارته.

مؤسسة ضمان الودائع

إيضاحات حول البيانات المالية - تنمة

٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

٥- رأس المال

يتكون رأس مال المؤسسة مما يلي :

أ - مبلغ مليون دينار أردني تدفعه الحكومة عند نفاذ أحكام هذا القانون، هذا وقد تم دفع هذا المبلغ بتاريخ ١/٥/٢٠٠١.
ب - رسم تأسيس غير مسترد مقداره مائة ألف دينار يدفعه البنك على دفعتين متساويتين، الأولى خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ نفاذ مفعول القانون، والثانية خلال مدة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ نفاذه كما يتم دفع رسم التأسيس دفعة واحدة من أي بنك يؤسس بعد نفاذ أحكام هذا القانون ويعتبر رسم التأسيس جزءاً من رأسمال المؤسسة.

تم خلال السنة تحصيل مبلغ ٩٥٠,٠٠٠ دينار أردني والتي تمثل ٥٠% من رسوم التأسيس المستحقة على تسعة عشر بنكاً والتي تخضع لقانون المؤسسة.

٦ - الاحتياطات

بموجب قانون المؤسسة تحدد العناصر المكونة لاحتياطات المؤسسة بموجب أوامر خاصة يصدرها البنك المركزي لهذه الغاية، وعلى المؤسسة ان تعمل على تكوين احتياطات لها ليلبغ حدها ما نسبته ثلاثة بالمائة من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون.

وإذا لم تصل احتياطات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون الى حدها المقرر يجوز لمجلس إدارة المؤسسة زيادة رسم الاشتراك السنوي للبنوك الى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي، ولكن اذا تجاوزت احتياطات المؤسسة حدها المقرر لمجلس إدارة المؤسسة أن يخفض رسم الاشتراك السنوي او يعفي البنوك منه لسنة واحدة او اكثر حسب مقتضى الحال.

٧- رسوم اشتراك:

بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ تدفع البنوك رسم اشتراك سنوي إلى المؤسسة بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع لديها الخاضعة لأحكام القانون ولا تعتبر من ضمن الودائع الخاضعة ما يلي:

أ - ودائع الحكومة.

ب- الودائع ما بين البنوك.

ج- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضماتها.

أما بالنسبة للسنة المالية الأولى فيحتسب رسم الاشتراك السنوي بما يتناسب مع المدة المتبقية منها وبالتالي تم احتساب رسم الاشتراك على ودائع البنوك كما في ١٧ أيلول ٢٠٠٠ (تاريخ نفاذ القانون) حتى ٣١ كانون الاول ٢٠٠٠.

بتاريخ الميزانية العمومية كان هناك تسعة عشر بنكاً مسجلاً لدى المؤسسة وتم تحصيل رسم الاشتراك منها.